IUGJEBS
Vol 26, No2, 2018, pp 208-234
ISSN 2410-5198
مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2017-11-20)، تاريخ قبول النشر (2018-03-21)

أثر تعزيز المساءلة والشفافيّة في البلديّات في تحقيق التنميّة المحليّة

د. رانية جعفر قطيشات [1,*]
د. حسام محمود أبو حمور [2]

[1] قسم التخطيط وادارة المشاريع– كلية الاعمال– جامعة البلقاء التطبيقية
[2] قسم التخطيط وادارة المشاريع– كلية الاعمال– جامعة البلقاء التطبيقية
[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: rqutieshat@yahoo.com

الملخص:

هدف هذه الورقة ، إلقاء الضوء على أحدى أهم مرتكزات الحكم الرشيدة، وهي الشفافيّة والمساءلة ودورها في التنمية المحليّة، تشتمل هذه الورقة على التعريف باهداف كل من الشفافيّة والمساءلة في العمل البلدي ومدى تأثيرها المباشر على تحقيق التنمية المحليّة الشاملة والمتوازنة. كما تهدف هذه الورقة الى التعرف على أنماط الفساد والمعوقات التي تحول دون تطبيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية ، كما تهدف الدّراسة الى تحرّي سُبل تعزيز المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي. وقد استخدمت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت الاستبانة كأداة للّدراسة، وأجريت الدّراسة على ستة بلديات أردنية في ثلاثة أقاليم رئيسة في الأردن، وتوصلت الدّراسة الى ان هناك أثر ذو دلالة احصائية لتأثير الشفافيّة والمساءلة على تحقيق التنمية المحليّة في البلديّات الأردنية؛ ومن ثم أوصت الدّراسة بضرورة تبني آليّات تحقيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية؛ لضمان تحقيق التنمية المحليّة وتقليل مستوى الفساد في العمل البلدي.

كلمات مفتاحية: المساءلة ، الشفافيّة ، البلديّات ، الفساد، التنمية المحليّة

Impact of Strengthening Municipal Accountability and Transparency in Local Development Achievment

Abstract

The aim of this paper is to highlight one of the most important pillars of good governance, transparency and accountability and its role in local development. This paper aims at defining the objectives of transparency and accountability in municipal work and its direct impact on achieving comprehensive and balanced local development. On the patterns of corruption and obstacles that impede the implementation of accountability and transparency in the Jordanian municipalities. On the other hand, the study aims to investigate ways to strengthen accountability and transparency in municipal work. The study used the descriptive analytical method and the questionnaire was used as a study tool. The study was conducted on six Jordanian municipalities in three main regions in Jordan. The study found that there is a significant statistical impact on the effect of transparency and accountability on local development in Jordanian municipalities.

The study reccomends to implement tools of accountability and transparency in municipalities in Jordan to ensure local development enhancment as well reducing the level of corruption in municipal work.

Keywords: Accountability, Transparency, Municipalities, ,Corruption, local development.

المقدمة:

تعتبر البلديّات من أهم مؤسسات المجتمع الأهلية والمعنيّة بتحقيق التنمية المحليّة لمجتمعاتها، كما نص على ذلك الدستور الأردني ، وهي تقوم على انتخاب المجلس المحلي ورئيس المجلس انتخابا مباشرا من المواطنين في البلديّة المعنيّة ، وبعد عملية دمج البلديّات والتي تمت سنة 2001 فان عدد البلديّات في الأردن تقلص من (326) بلدية الى (92) بلدية بينما تخضع امانة عمان الكبرى و سلطة اقليم العقبة وسلطة اقليم البتراء لقانون خاص لكل منها ، وحاليا وصل عدد البلديّات في الأردن الى 100 بلديّة ، تتوزع على ثلاث فئات حسب حجم السّكان (أ، ب ، ج) وعلى ثلاثة أقاليم واثنا عشر محافظة، وتتبع إداريا لوزارة الشؤون البلديّة (Ministry of Municipalities,2013) ، وحتى تقوم البلديّة بواجباتها كمؤسسة فاعلة في التنمية المحليّة فان الشفافيّة والوضوح في أعمالها، وتمكين المجتمع المحلي والهيئات الحكومية من مساءلتها قد يكون مؤثرا في قيامها بأعمالها على أفضل وجه كما بيّنت دراسات عديدة (Bonson,2012) (Dahlan&Sadiq,2004)، الشفافيّة والمساءلة مفهومان مترابطان ومتكاملان يعزز ويقوي كل منهم الاخر ، حيث انه في حالة عدم وجود شفافية كافية فمن الصعب جداً وجود مساءلة حقيقية وبنفس الوقت اذا لم يكن هناك مساءلة فلن يكون قيمة ونفع من الشفافيّة ؛ فالشفافيّة تستند الى علانية القرار (Bustin, 2014).

يعرف الاندماج المدني بأنه" المشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة العامة ومساهمتهم في إنتاج الخدمات العامة "((World Bank,2004)، ان مستوى الثقة بالبلديّات والمؤسسات العامة يُعتبر العامل الأساسي الذي يحدد درجة ونوعيّة الاندماج المدني ، فعدم الثقه يمكن أن تؤدي الى عدم اندماج المواطنين وعدم تشجيعهم على المشاركة في الانشطة المحليّة وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الخاص ، فالثقة لها علاقة مباشرة بالشفافيّة. إنّ ثقة المواطنين بالبلديّات تتأثر بشيئين : جودة الخدمات المقدمة ؛ شفافية ومصداقية البلديّات حول أدائها شاملة أدائها و تطلّعاتها .

مشكلة الدّراسة:

تعتبر البلديّة أحد أهم مؤسسات التي تعنى بتحقيق التنمية المحليّة ، وفي العمل البلدي فان الشفافيّة والمساءلة هي أحدى أهم مقومات الحكم الرشيد الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة (Alcantara, Leone & Spicer 2012) ، فالمساءلة في العمل البلدي تعني محاسبة المواطن للبلدية والاطلاع على إنجازات وقرارات البلديّة، وأن يكون له الحق في الحصول على المعلومات ومناقشتها، كما أن المساءلة في العمل البلدي تعني قيام البلديّة بمحاسبة المواطن على التزاماته المالية اتجاه البلديّة والمساهمة في تغطية بعض تكاليف الخدمات المقدمه له ودفع ما يترتب عليه من رسوم وضرائب حسب القوانين والأنظمة السارية المفعول.

عند تناول مفهومي الشفافيّة والمساءلة ودورهما في الحد من ظاهرة الفساد بصفة ان الفساد معيق للتنمية، لا بد من العودة إلى الإطار الأكثر شمولية واتساعا وهو مفهوم الحوكمة "Governance" لكونه الإطار الذي انبثقت هذه المفاهيم الجزئية من مظلته؛ فقد شاع استخدام فكرة واصطلاح الحوكمة بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية، كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية والتعويض عن قصور القطاع الحكومي وإداراته في تحقيق التنمية الشاملة واستدامتها بفعالية وكفاية (Al Jabri ,2003) ولا يعني ذلك أن فكرة ومنهجية الحوكمة الجيدة تعتبر حكرا على الدول النامية بل هي ضرورة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ولكنها أكثر إلحاحا على الدول النامية نتيجة لضعف هياكلها الاقتصادية والإدارية وما تواجهه من تحديات عالمية وإقليمية

كالعولمة، والتجارة العالمية الحرة، والأسواق التجارية المفتوحة، وسرعة انتشار المعلومات، والتهديدات الأمنية، إضافة إلى التحديات المحليّة كالتنافسية ،وتشجيع الاستثمارات الخارجية والداخلية، ومكافحة الفقر والبطالة ، والأمن.

وصلت مديونية غالبية بلديات المملكة إلى سقوف مقلقة تناهز 100 مليون دينار نهاية عام 2013 في ضوء تجاهل أو تلكؤ وزارة الشؤون البلديّة في إتخاذ إجراءات رادعة لوقف تجاوزات مالية وإدارية، تفاقمت منذ منعطف الدمج عام 2001(وزارة البلديّات ،2013)، كما يشكّل التوظيف الجائر وسوء استخدام الموارد خمس عجز البلديّات المقدر بـــ34 مليون دينار، 20% من إجمالي موازناتها المقدر بـــ 193 مليون دينار عام 2013، وزراء بلديات سابقون يؤكدون في عدة تقارير صحفية استغلال رؤساء بلديات لقانون البلديّات (2011)، الذي يبيح لرئيس البلديّة التنسيب للوزير بتشغيل "عمال وطن"، ما شكّل منفذا للترهل الإداري في البلديّات. و في تقريره لعام 2012 رصد ديوان المحاسبة تجاوزات أرتكبتها مجالس محلية وبلديات سابقا من خلال أكثر من 400 استيضاح، أرسلها لوزارة الشؤون البلديّة بين 2009 و 2012، إلا أن الوزارة المعنية بملف المجالس البلديّة لم تتحرك لتصويب أي منها(هيئة مكافحة الفساد،2012) ، لقد كشفت جولات ميدانية ما آلت إليه البلديات من ضعف في الخدمات الأساسية؛ مثل النظافة ورصف الشوارع نتيجة ضعف المخصصات لتلك الغاية بسبب التجاوزات المالية والإدارية فيها، وزير البلديّات سابق أعلن في 30 أيار/ مايو 2012 أن البلديّات تجمع فقط 8 % من المستحقات المترتبة على المواطنين، خصوصا ضريبة المسقفات.

في المقابل يفسّر موظفون تم اجراء مقابلات معهم من قبل الباحث ، تهرّب مواطنين من دفع التزاماتهم بتقصير البلديّة في واجباتها، ويؤكدوا أن البلديّة تهمل أبسط الواجبات المُناطة بها كجمع النفايات وإصلاح الشوارع، أما السيد عيادة الحمد(2017) في مقابلة معه، فيؤمن بأن علاقة البلديّات بالمواطنين علاقة "جباية"، ما ولّد حالا من الغضب حيال أداء البلديّات التي تفتقر لأي "دور تنموي أو اجتماعي وحتى خدمي." تؤكد عائشة السعودي(2017) التي عملت عضوا في بلدية الطفيلة سابقا أن خدمات البلديّة تراجعت نتيجة الواسطات والمحسوبيات والوجاهات الاجتماعية، ما انعكس على العمل البلدي والتنمية المحليّة. وتوضح السعودي أن إطلاق يد التعيينات غير الممنهج أثر سلبا على تعيين كوادر عمالية فنية ومؤهلة؛ إذ أن العديد من الكوادر لا يكاد يتقن القراءة والكتابة، ما انعكس سلبا على مستوى الخدمات الفنية المقدمة للمواطن، فيما يرى موظف في ديوان المحاسبة (2017) أن التجاوزات المالية والإدارية في البلديّات كان اغلبها مخالفة الأنظمة والتشريعات، مستدلا على أن ذلك يعني أن هناك هدرا في المال العام.

في ضوء ماتم ذكره اعلاه فان هناك تساؤلات واضحة عن قدرة هذه البلديّات بتحقيق التنمية المحليّة في مناطقها، وهل هناك شفافية في اعمال البلديّة وخاصة تجاه المجتمع المحلي ، وهل المجتمع المحلي والاجهزة الرقابية قادرة على مساءلة المجلس البلدي وموظفوا البلديّة في كل مراحل العمل البلدي بداية من وضع الخطط والسياسات وانتهاءا بالتنفيذ والمتابعة ومن هنا يبرز سؤال الدّراسة الرئيسي:

ما دور المساءلة والشفافيّة في البلديّات في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المحليّة المنشودة؟

ويتفرع منه اسئلة فرعية :

1- ما مستوى التزام البلديّات في الأردن بتطبيق الشفافيّة؟
2- ما مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات؟
3- ماهي أنماط الفساد الشائعة في البلديّات الأردنية ؟

4- ما أهم المعوّقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية؟
5- ما أهم السبل التي تسهم في تحقيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية؟

فرضية الدّراسة:

وبناءا على ماسبق فقد تم صياغة الفرضية الرئيسة في الدّراسة و تنص على:

الفرضية الرئيسة H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (α≤0.05)، لالتزام البلديّات في الأردن بالشفافيّة والمساءلة في المساهمة في التنمية المحليّة.

اهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة بشكل عام الى التعرف على دور المساءلة والشفافيّة في الحد من الفساد و أثرها على تحقيق التنمية المحليّة في البلديّات الأردنية ، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مدى التزام البلديّات في الأردن بتطبيق الشفافيّة.
2- ادراك مدى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات
3- استنباط انماط الفساد الشائعة في البلديّات الأردنية .
4- تحديد المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية.
5- تحري أهم السبل التي تسهم في تحقيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية؟
6- تحري أثر تطبيق المساءلة والشفافيّة في المساهمة في التنمية المحليّة.

أهمية الدّراسة:

تكمن أهمية الدّراسة في ضرورة وأهمية الموضوع المطروح من الناحية التطبيقية والنظرية في التعرف على مفهومي المساءلة والشفافيّة وأهميتهما في عمل البلديّات والتخفيف من الفساد الاداري والمالي ، و خاصة ان البلديّات هي مؤسسات تعنى بالعمل التنموي وتؤثر بمستوى حياة الناس والخدمات المقدمة لهم بشكل مباشر ، كما تكمن أهمية الدّراسة بالتعرف على العقبات التي تحول دون تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي .

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لابد من التعرف على أهم المفاهيم الواردة في الدّراسة وخاصة الشفافيّة والمساءلة ، التنمية المحليّة والبلديّة .

الشفافيّة: يشير هذا المفهوم إلى تشارك وتبادل المعلومات والتصرف بطريقة واضحة ومعلنة، بشكل يتيح لمن لهم مصلحة أو اهتمام في شأن ما أن يحصلوا على معلومات كافية حوله(Salem,2003). وتعرف الأنظمة ذات الشفافيّة بأنها أنظمة تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما أنها تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولين، وتضع سلسلة واسعة من

المعلومات في متناول الجمهور(سكجها وسائدة،2002)، وتقوم الشفافيّة على التدفق الحر للمعلومات، وتتيح للمعنيين وأصحاب المصلحة في أمر ما أن يطلعوا على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذا الأمر ، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على الفهم والمراقبة(سالم،2003)، ومن البديهي أن تزيد سهولة الوصول إلى المعلومات من درجة الشفافيّة ، فيما اشار Bennis(2008) الى ان الشفافيّة والثقة مترابطان دائما واعتبر Fendi(2000) ان الشفافيّة هي الخطوة الاولى في مكافحة الفساد لكنها تتطلب وسائل اتصال فعالة ومجتمع مدني قادر على الحصول على المعلومة.

واكد Sakejh (2002) على أهمية تفعيل الديموقراطية، ولكي تكون المؤسسات المعنية بالاستجابة لحاجات الناس ومطالبهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقا لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحوكمة الجيدة ، وتعتمد شفافية الجهاز البيروقراطي اعتمادا كبيرا على توفر المعلومات ودقتها، فسياسات الحكومات عرضة للتأثر بجودة المعلومات التي تبنى عليها بنفس القدر الذي تشكل فيه المعلومات المتعلقة بالاقتصاد وبأوضاع السوق عنصر أساسي لقدرة القطاع الخاص على إجراء الحسابات واتخاذ القرارات الصحيحة(Worral, 2013)، إن الشفافيّة كعنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية تتطلب جعل جميع القرارات والحسابات العامة وتقارير مدققي الحسابات متاحة للفحص العمومي الدقيق، فالشفافيّة تحد من الأخطاء الحكومية، و تقلل من ارتكاب الخطأ في تقدير الموارد، و تقي من الفساد(العموش، 2005).ويرتبط مفهوم الشفافية باربع مصطلحات :الوضوح ، المصداقية ، المشاركة،الافصاح(ابو كريم،2005).

خلاصة القول فان الشفافيّة تدعو إلى طرح القضايا العامة أو التي تهم جماعة بعينها أو تخص المجتمع بكامله على الرأي العام للنقاش الحر ، وتبادل الرأي حولها وتداول المعلومات بشأنها، الأمر الذي يؤدي إلى إدراك ما يحدث في الشأن العام بموضوعية (.Bergsteiner,2012)

فيما تعرف المساءلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المهام المطلوبة منهم وقبول كل او بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش(Jayal,2008). يمكن تعريفها على أنها "القدرة على فرض وصاية على من في يده سلطة وتهاون أو فرط في أداء التزاماته العامة" (Schedler,1999)، وفي تعريف اخر للمساءلة العامة بانها " العملية التي تجبر الموظف العام على توفير المعلومات الخاصة بأدائه وتبرير ما قام به من عمل وكذا ما تحقق من نتائج "(Ackerman,2005:6).

المسائلة والشفافيّة ليستا مجرد آليّات داخل أنظمة الحكم الداخلي الديمقراطي، بقدر ما هما قيمتان إنسانيتان من قيم المجتمع الناضج والصحي؛ فالمجتمع يحتاج أن ينشر تلك القيم بطرق تعليمية أكثر من فرضها كنمط أداري ، وبالتالي يجب أن نغرس قيم الشفافيّة والمسائلة في ثقافة المجتمع بطرق تربوية تصل إلي منظومة ونسق القيم العامة ، إن شيوع قيم الشفافيّة والمسائلة يرتبط ببقاء ثقة المواطنين بهذه المؤسسات وتزيد من رضا الموظفين داخل هذه المؤسسات وتزيد من الابتكار والابداع، هذه الثقة التي غالبا ما تهتز بسبب استفادة فئة دون أخري من ثروة البلاد بحسب العلاقات القرابية(المحسوبيات والمحاباة والشللية) ، أو التشكيلة السياسية المبنية على أساس المحاصصه. لتفعيل الشفافيّة في العمل البلدي لا بد من وجود قنوات شرعية للحصول على المعلومات لتدعيم وتعزيز المشاركة الشعبية للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مساءلة البلديّة ، وبالرغم من ان قانون البلديّات الاردني الجديد رقم 14 لسنة 2007 يسمح لأي

مواطن داخل البلديّة بحضور جلسات المجلس البلدي والاستماع الى مناقشات كافة الامور التي تخص البلديّة لأن جلسات المجلس البلدي علنية ، الا ان تفعيل هذه المادة من القانون لا زال محدودا لضعف الوعي لدى المواطنين بأهمية مشاركتهم وحضورهم لجلسات المجلس البلدي ، وهذا لا يعني ان التشريعات الحالية تغطي موضوع الشفافيّة والمساءلة في العمل البلدي، فلا بد من استحداث قوانين وانظمة جديدة تلزم البلديّات بالافصاح والاعلان عن كافة قراراتها وانجازاتها للجميع ، لأن الشفافيّة هي الخطوة الرئيسية في محاربة الفساد لأنه يقوض الحكم الجيد ويضر بالسياسات العامة ويؤدي الى سوء توزيع الموارد داخل المجتمع ، كما انه يضر بالقطاع الخاص وجهود التنمية وأكثر المتضررين هم الفقراء في المجتمع ؛ فالشفافيّة لا تساعد فقط على اخبار العامّه حول أفكار التطوير والمقترحات ، بل أيضاً في إقناع المواطنيين بان البلديّات مهتمه بالاستماع لآرائه والاستجابه لأولوياته واهتماماته.

مقاييس تحسين المساءلة والشفافية: وهي حسب سكجها والكيلاني(2002) و الكايد(2003) حرية الاطلاع على التشريعات، إشهار الذمة العامة، عمليات موازنة معلنة ،أنظمة إدارة مالية تكنولوجية ، أن أعضاء المجلس هم محاسبون أصلا من قبل الجمهور الذي يتوقف عليه استمرارهم أو إبعادهم عن عضوية المجلس من خلال الانتخابات الدورية. إن الأصل في رضاء الجمهور يكمن برضائه عن الخدمات التي يقدمها المجلس المحلي من حيث الكمية، التوقيت، النوعية والكفاءة والسعر. لكن اللعبة الديمقراطية ليست دائما نزيهة؛ ففي حالات عديدة يلجأ المرشحون إلى إرضاء الجمهور أو أقسام منه بوسائل ليس لها علاقة بالخدمات العامة، بل بالخدمات الخاصة لأفراد محدودين وفي حالات معينة يكون ذلك من خلال رموز مؤثرة وفي حالة زمنية محدودة تترافق عادة مع موسم الانتخابات، إن طريقة إرضاء الجمهور، من شأنها أن تحدد بشكل واضح مستوى ومدى جودة وكفاءة الخدمات البلديّة المقدمة للجمهور(سكجها والكيلاني،2002).

محصلة القول فانه يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عرضة للمساءلة من قبل الجمهور، فضلا عن مسؤوليتهم أمام أصحاب المصلحة في المؤسسات المختلفة، وتتفاوت العمليات التي تضمن حصول المساءلة تبعا لنوع المؤسسة أو المنظمة وما إذا كانت عملية صنع القرار تتخذ في داخل المؤسسة أو تأتي من خارجها(Frink and Kimoski, 2004).

الفســـاد: يعرّف الفساد على انه الحالة التي تقع، عندما يحاول أو يقوم شخص أو جهة ما بوضع مصالحه الخاصة، بصورة محرمة أو غير مشروعة، فوق المصلحة العامة أو فوق المثل والمبادئ التي تعهد بخدمتها(Elion,2000) ، فالفساد يبدد الطاقات ويكرس الإحباط ويزعزع ثقة المواطنين بمؤسساتهم ويحرمهم من فرصهم المشروعة".(Finke, 2007) سالم(2005).ومن اكثر صوره وضوحا : الرشوة والمحسوبية والشليلة والتربح من الوظيفة .

أحتل الأردن موقعا جيدا بين دول العالم وفق مؤشر الفساد (للعام 2006) حيث جاء في المرتبة الأربعين بين دول العالم (163 دولة) وفي المرتبة الخامسة بين الدول العربية ، ويظهر تقرير منظمة الشفافيّة الدولية حول مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، تراجع الأردن على المؤشر خمس درجات عن عام 2015، وتراجع مركزه عالميا من 45 إلى 57، وعزا التقرير الصادر مؤخرا من برلين، أسباب التراجع إلى عدم قناعة واضعي التقرير بجدية الحكومة في مجالات حق الرأي وحرية التعبير، وشفافية السياسات والإجراءات الحكومية، وحق المواطن في الحصول على المعلومات .

وبحسب التقرير أيضا، فإن من أسباب التراجع عدم اتخاذ الخطوات الكفيلة بتطبيق المساءلة الجدية، وإيقاف حالات الإفلات من العقاب، وتواضع الإجراءات بخصوص محاربة الواسطة والمحسوبية وانتشار الرشاوى في القطاعات الصغرى.

البلديّة: وبداية لا بد من التطرق إلى تعريف البلديّة المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون البلديّات الأردني رقم (14) لسنة 2007 كمدخلٍ منطقي لهذه الدّراسة حيث تعرف المادة المذكورة البلديّة بأنها : (أ . البلديّة مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى احكام هذا القانون وتهدف الى اعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحليّة وممارسة كل ما هو ذو طابع محلي تنموي وادارة كافة الخدمات والمرافق والمشاريع المحليّة المناطة بها بنفسها او من خلال التشارك مع القطاع الخاص و/او مؤسسات المجتمع المدني).

مفهوم التنمية المحليّة:التنمية إجمالاً جهد شامل مستمر معني بتحسين مختلف شؤون الحياة ، إلا أن اتّساع أدوار الحكومة وتشابكها وتعقدها والازدواجية فيها؛ جعل من الضروري التفكير بإدارات فرعية داخل الدولة تضطلع بأدوار تنموية فرعية وكان من أهمها أجهزة الإدارة المحليّة؛ لتقوم بمهام تقديم خدمات وبرامج وأنشطة ومشاريع إنتاجية إضافةً إلى الدور الأساسي لها المتمثل بزيادة الوعي لدى أبناء هذه المحليات وزيادة مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية(Bovens,2007) ، يعد هذا المفهوم مفهوماً قديماً ، منذ محاولات الانسان للعيش المشترك وتحسين ظروف حياته ، واندرج بدايةً في سياق العون الذاتي وهو سياق إيجابي يحقق للمجتمعات المحليّة القيام باشباع حاجات الأفراد، ويراه البعض عملية توحيد جهود الأفراد في المجتمع المحلي وجهود السلطة المركزية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وتعرف التنمية المحلية بانها " مجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي" (ناصر،2003)، وتعرف أيضاً بأنها: "دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها"(بالخير ،2005)، تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية، وهي: الأفراد: هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تسأهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها. المؤسسات: هي مجموعة من المنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية. المجتمع: هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية. تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ وتسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها. توجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية، ومنها: التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يسأهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع. و التقليل من المركزية، فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها(بالخير ،2005). تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواءً عن طريق نظام الانتخابات، أو مجلس البرلمان.

البلديات في الأردن:

لقد عانى قطاع الشؤون البلديّة خلال العقدين الماضيين من مشاكل ومعوقات مثل: ارتفاع مديونية البلديّات؛ ضعف التحصيل المالي في البلديّات؛ ازدياد الطلب على الخدمات في ظلّ التّوسع العمراني غير المخطط ؛ ارتفاع نسبة الرواتب من اجمالي الانفاق العام في البلديّات؛ عدم وجود خطة استراتيجيه للوزارة وكذلك الامر بالنسبة للبلديات ؛ ضعف تخطيط وإدارة الموارد البشرية .هذه المشاكل والمعوقات اوصلت البلديّات في الأردن الى :

ضعف نظرة الشركاء في الحكومة للبلديات كمؤسسات فاعلة قادرة على إحداث التّنمية في مجتمعاتها ؛ تغوّل مؤسّسات عامّه وخاصّة على بعض أدوار القطاع سواء كان على مستوى الوزارة او على مستوى المجالس البلديه ؛ قلة الموارد الماليه المتاحة ؛ تأثر عمل القطاع بضغوط القوى الخارجية مما أدّى الى انتشار السلوك غير الرسمي ، وترهل الأداء ، وتضخم الجهاز الاداري، الأمر الذي أثّر سلباً على عمل وتطور البلديّات (Ministry of Municipalities ,2013) و بما أن البلديّات تعاني من تنامي الأزمة المالية؛ حيث أكدت الدّراسات غياب الضوابط على موازناتها، الأمر الذي يثير التساؤلات حول أسباب الأوضاع المالية : هل نتجت عن نقص في التمويل؟ أم نتيجة مسلكيات غير منضبطة كالإنفاق غير المسؤول أو القرارات المالية العشوائية؟

الدراسات السابقة:

اجريت العديد من الدراسات العربية والاجنبية حول موضوع الشفافيّة والمساءلة وأثرهما في تقليل الفساد في القطاع العام والخاص ومنها دراسة Alotaibi(2009) حيث وجد مستوى تطبيق الشفافيّة متوسط في الاجهزة الحكومية في السعودية ووجد ان عوامل مثل التدريب والمستوى التعليمي لها أثر برؤية الموظفين لمستوى الشفافيّة المطلوب، فيما وجد Altraweneh(2009) ان شفافية القرارت هي اكثر مجالات الشفافيّة تاثيرا على المساءلة في مراكز الوزارات الأردنية وان شفافية التشريعات هي الاقل تاثيرا على المساءلة في الوزارات المبحوثة . وفي دراسة Alkathran(2004) عن واقع الفساد من وجهة نظر العاملين في اجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية فقد توصلت الدّراسة الى ان اسباب الفساد الاداري فيها ضعف الوازع الديني وعدم تناسب مستويات الاجور مع تكاليف المعيشة ، وتعدد الانظمة واللوائح والتضارب فيما بينها، اضافة الى عدم اعتماد مبدأ الجدارة في التعيين وتضارب المسؤوليات والاختصاصات وضعف الرقابة . وركزت دراسة De'bis (2004) أن من أهم معوقات عدم تطبيق الشفافيّة هو عدم وضوح الاسس والمبادئ الاساسية للشفافية ، وأكّد أيضا على أن بناء الثقة بين المواطن والحكومة من خلال الصراحة والوضوح من أهم الامور التي تعزز تطبيق الشفافيّة ، واكد Doweeri (2002) كذلك على أهمية دور المواطن وتعاونه وفهمه لدوره في تفعيل المساءلة . فيما اجرت عواد (2016) دراسة عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي والتي استهدفت اربع بلديات في غزة ، أوضحت الدراسة اهم النتائج التي تم التوصل اليها مثل : اظهار ان هناك حاجة فعلية لزيادة الوعي لدي المواطنين لفهم اليات المساءلة الاجتماعية ، هذا يعني ان علي مؤسسات المجتمع المدني ان يبذلوا جهد كبير لتنفيذ برامج لتعزيز المفهوم بين المواطنين، ووجود قانون واجراءات واضحة عن كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطن تعزز من الشفافية ،وضرورة اجراء انتخابات مجلس بلدي بشكل ديمقراطي يعزز الشفافية والمساءلة ، في حين اكدت الدراسة علي اهمية انتهاج سياسية الباب المفتوح لدي البلديات وذلك من وجهة نظر المواطنين ، أشارت الدراسة أيضا على ان البلديات لا تستخدم نظام تقييم مكتوب من قبل المواطنين حول أداء البلديات وهذا من شأنه إعطاء مؤشر سلبي حول انه لا فائدة او تطوير يذكر من تقييم البلدية؛ مما يُعزز من أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل المساءلة وتحقيق الشفافية المطلوبة في العمل البلدي. وناقش السبيعي(2010) دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية وركز على موضوع الفساد وعلاقته بتعزيز تطبيق المساءلة والشفافية في المؤسسات الحكومية والوزارات العودية ومدى فعالية اجهزة مكافحة الفساد في ذلك.

وفي دراسة (2003) Poitrowski ناقش أثر الاصلاحات الادارية الفيدرالية و تطبيق قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة على تعزيز المساءلة الديموقراطية، فيما قام Dunn(2001) بدراسة تعزيز أهمية المساءلة والمسؤلية كما يراها المديرون في الحكومات

المحليّة في الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي ترتيب الأهمية النسبية لمصادر وآليّات المساءلة المحاسبة و التي تصدرها المجالس المنتخبة، فيما حل الاعلام بمرتبة متاخرة.

أما (2000)Romzek فقد حاولت دراسته الاجابة عن ماهية مفهوم المساءلة وتوصلت دراسته التي اجراها على موظفي الكونغرس في الولايات المتحدة ان موظفو الكونغرس يواجهون علاقات مساءلة مماثلة لما يواجهه الموظفون في السلطة التنفيذية، وكان هناك اجماع من افراد العينة بوجود ضعف عمليات التغذية العكسية الراجعة حول الاداء وان وجدت المساءلة فانها تركز على الاداء الضعيف. فيما اكدت دراسة Qutieshat (2017) على أهمية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (Social hum media) لتفعيل المشاركة الشعبية في البلديات في التخطيط الحضري . وركز آل غصاب (2008) في دراسته عللى علاقة الشريعة الاسلامية بمفهوم الفساد و و كيفية الاستفادة من النصوص الشرعية في تعزيز محافحة الفساد المالي والاداري في الاجهزة الحكومية السعودية .

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

وبالنظر الى الدراسات السابقة فقد وجد الباحث ان الدراسات العربية عموما قليلة في مجال المساءلة والشفافية ومعظمها مرتبط بدراسات نظرية توضح هذه المفاهيم، او تطبيقية في مجالات محددة وفي القطاع العام عموما كوزارات و مديريات وليس كبلديات ، وقلة من الدراسات الاجنبية تناولت الحكم المحلي او الادارة المحلية فيما لم تتعرض –حسب علم الباحث– اي منها لاثر المسؤلية والشفافية في البلديات على التنمية المحلية الا في دراسة حديثة لـــ عواد(2016) والتي كان المواطنون في اربع بلديات فلسطينية هم عينة الدراسة وليس موظفوا البلديات كما في هذه الدراسة وكان الهدف هو دور البلديات في تعزيز اليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي ، وتتميز هذه الدّراسة بأنّها تسعى لبيان أثر المساءلة والشفافيّة على التنمية المحليّة وليس فقط كمفهوم عام كما انها تدرس هذه المفاهيم في العمل البلدي ، وفي البلديّات الأردنية تحديدا، وخاصة بعد تطبيق قانون دمج البلديّات عام 2001 والذي اثر الى حد كبير في آليات العمل البلدي نتيجة تغير حجم البلدية و زيادة الواجبات المنوطة بها ، بعد شمول عدة بلديات ضمن بلدية واحدة ؛ حيث تغير عدد البلديات من 326 بلدية الى 92 بلدية اضافة الى زيادة أعباء البلديات نتيجة التّضخم السّكاني الكبير في السّنوات الأخيرة نتيجة الهجرات القسرية المتعاقبة على المملكة والنمو السكاني الطبيعي.

منهجية الدّراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى اهداف الدّراسة ، فقد تم استخدام المنهج الوصفي في عرض البيانات الثانوية من المصادر الموثوقة فيما يتعلق بادبيات الدّراسة ، وتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدّراسة الاولية التي اعتمدت على الاستبانة والمقابلة الشخصية لعينة الدّراسة في منطقة الدّراسة .

مجتمع وعينة الدّراسة:

تكوّن مجتمع الدّراسة من الموظفين العاملين بالبلديّات الأردنية ، والذين لديهم المعرفة بطبيعة العمل البلدي، ويستطيعون الإجابة على فقرات الاستبانة، ونظراً لعدم القدرة على الوصول الى جميع العاملين في البلديّات والتي يصل عددها الى 92 بلدية موزعين على ثلاثة اقاليم فقد تم اختيار ست بلديات تابعة لثلاثة اقاليم بحيث يتم اختيار بلدية كبرى من كل اقليم وبلدية من الفئة الثانية لتمثيل افضل ، لذا فقد

تم اعتبار هذا المجتمع غير محدود، وحسب (Sekaran, 2010)، فإن عينة بحجم (385) مشاهدة تعتبر عينة ممثلة لمثل هذا المجتمع، وقد تم توزيع الاستبانات على عينة عشوائية من موظفي البلديّات في ست بلديات حسب الجدول(1) ، وبعد توزيع (385) استبانة، واسترجاعهم جميعاً، تبين وجود (65) استبانة غير مكتملة وغير صالحة للتحليل الاحصائي، وبهذا يكون عدد الاستبانات القابلة للتحليل الاحصائي (320)، وبنسبة استرداد بلغت (83.1%).

جدول (1) البلديّات التي شاركت في المسح الميداني حسب الاقليم ومستوى البلديّة وحجم العينة

البلديّة	الاقليم	مستوى البلديّة	عدد الاستبانات المسترجعة	حجم العينة
بلدية اربد الكبرى	اقليم الشمال	فئة (أ)	81	%25.3
بلدية النسيم		فئة (ب)	42	%13.1
بلدية الزرقاء الكبرى	اقليم الوسط	فئة (أ)	83	%25.9
بلدية العارضة الجديدة		فئة (ب)	43	%13.4
بلدية الكرك الكبرى	اقليم الجنوب	فئة (أ)	40	%12.5
بلدية القويرة الجديدة		فئة (ب)	31	%10.0
المجموع		6	320	%100

مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من المصادر للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة وهي:

البيانات الثانوية: وتشمل الكتب والدوريات باللغتين العربية والإنجليزية والدراسات المنشورة والرسائل والأطاريح الجامعية والقوانين ذات العلاقة والتي كانت مصدراً لتغطية الجزء النظري من الدّراسة والذي يعتبر جزءا أساسيا في إجراء الدّراسة الميدانية حيث تم الاستفادة من الاطار النظري في تحديد مشكلة الدراسة و اهدافها ومن ثم تصميم الاستبانة وتحديد محاورها.

البيانات الأولية :ويقصد بها البيانات التي تم جمعها لاجراء الدراسة الميدانية وقد اعتمدت على المقابلة والاستبانة،

اولا: المقابلة ؛ والتي تم اجراؤها مع بعض رؤساء البلديات وبعض المسؤلين لتوضيح ماهية العمل البلدي ومدى تطبيق معايير الشفافية والمساءلة في البلديات الاردنية و أثر ذلك على التنمية المحلية وقد تم الاستفادة من اجاباتهم في صياغة مشكلة واهداف الدراسة وفي وضع الاستبانة وتحديد محاور الدراسة

ثانيا : الاستبانة؛ تم تصميم الاستبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، والتي تم توزيعها على مفردات عينة الدّراسة بهدف التعرف على إجابات أفراد العينة حول المساءلة والشفافيّة في البلديّات ضمن عدة محاور .

أداة الدّراسة

لتحقيق أهداف الدّراسة تم تصميم الاستبانة حتى وصلت إلى الصيغة النهائية وتتلخص هذه الخطوات في الآتي:

1. تم استعراض الأدبيات المتعلقة بالمساءلة والشفافيّة، والتنمية المحليّة، وما توصل إليه الباحثون، كما تم استطلاع آراء عدد من المواطنين و المختصين في البلديّات وفي أجهزة مكافحة الفساد في الحكومة مثل ديوان المحاسبة عن طرق المقابلة المكتوبة والشفوية .
2. بعد أن تم اعتماد أبعاد الدّراسة والمتعلقة بأبعاد المساءلة والشفافيّة والتنمية المحليّة، قام الباحث بتبويب فقرات الاستبانة على عدة محاور والتأكد من شموليتها وتغطيتها لجميع جوانب الدّراسة.

وتكونت أداة الدّراسة (الاستبانة) من الأجزاء الآتية:

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على الخصائص الديموغرافية للمستجيبين، وهي: النوع الاجتماعي، والفئات العمرية، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري.

الجزء الثاني: ويتعلق هذا الجزء بمحاور المساءلة والشفافيّة حسب الجدول رقم(5) ويتضمن (25) فقرة.

الجزء الثالث: ويتعلق هذا الجزء بالتنمية المحليّة، ويتضمن هذا الجزء (6) فقرات.

الجدول (2) محاور المساءلة والشفافيّة التي استخدمت في الاستبانة*

الرقم	البعد
1	مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة
2	مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات
3	انماط الفساد الاداري في العمل البلدي
4	المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي
5	السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي

* بالاستناد الى اسئلة و اهداف الدّراسة والاطار النظري والمقابلة الشخصية

اختبار مقياس أداة الدّراسة

تم اعتماد مقياس ليكارت (Likert Scale) المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح الجدول(3).

الجدول (3): مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية النسبية
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

كما تم وضع مقياساً ترتيبياً لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية النسبية وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج وذلك كما يأتي:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

حيث يعتبر المستوى:منخفضًا: إذا بلغ المتوسط الحسابي 1.00 – 2.33.

متوسطاً: إذا بلغ المتوسط الحسابي 2.33 – 3.66.

مرتفعًا: إذا بلغ المتوسط الحسابي 3.66 – 5.00.

اختبار ثبات أداة الدّراسة

تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، حيث كانت-= النتائج كما يلي حسب جدول رقم (4):

الجدول (4): قيم معامل كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدّراسة

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
1	مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة	5	0.623
2	مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات	5	0.624
3	انماط الفساد الاداري في العمل البلدي	5	0.843
4	المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي	5	0.658
5	السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي	5	0.843
6	التنمية المحليّة	6	0.711
جميع الفقرات		31	0.872

نلاحظ أن قيم معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لفقرات أداة الدّراسة تراوحت بين (0.623 – 0.843)، بالإضافة إلى أن قيمة ألفا لجميع الفقرات كانت (0.872)، وبالتالي تكون جميع القيم أكبر من (0.60) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدّراسة، وموثوقية أداة الدّراسة وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي (Guajarati, 2004, 359).

المعالجة الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) Statistical Package for Social Sciences في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدّراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدّراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات توصف متغيرات الدّراسة.
2. معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، وهو معامل مقياس ومؤشر لثبات الدّراسة (الإستبانة) وتعتمد على الإتساق الداخلي وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كافة الأسئلة بصفة عامة. وتم استخدامه في الدّراسة لاختبار ثبات الأداة (الإستبانة).
3. تحليل الانحدار المتعدد Multiple Linear Regression، وهو نموذج إحصائي يقوم بتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتم استخدامه في الدّراسة لإختبار الفرضية الرئيسة.
4. تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Linear Regression، والذي يستخدم في التخلص من مشكلة التأثير المتكرر لبعض المتغيرات المستقلة والتخلص من المتغيرات غير المهمة، وتم استخدامه في الدّراسة لتحديد أي من أبعاد المساءلة والشفافيّة كان للإلتزام بها الأثر الأبرز في التنمية المحليّة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

وصف خصائص أفراد عينة الدّراسة

يتضمن هذا الجزء وصفا للخصائص التعريفية، والديمغرافية لأفراد عينة الدّراسة وهي: (النوع الاجتماعي، والفئات العمرية، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري ومكان العمل). ولأجل وصف خصائص عينة الدّراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدّراسة وذلك على النحو التالي:

لقد شكّل الذكور ما نسبته (55.9%) من افراد العينة، في حين شكلت الاناث (44.1%) من العينة، فيما كانت فئة الأعمار (50 سنة فأكثر) هي الفئة الأقل حيث بلغت نسبتها (12.9%) بينما كانت الفئة العمرية (30 – أقل من 40 سنة) هي الأكبر وبنسبة (38.6%)، وهذا مؤشر على أن فئات الشباب هي الفئة الأكبر في المجتمع الأردني. ونجد ان حملة البكالوريوس، قد شكلوا الفئة الكبرى من افراد العينة، والتي بلغت (40.8%)، كما شكل حملة الشهادات العليا ما نسبته (9.3%). وفيما يتعلق بفئة الدخل فـأن فئة الدخل (400 – أقل من 600 دينار) قد شكلت الفئة الكبرى من أفراد العينة، وبنسبة بلغت (39.2%)، في حين شكلت فئة الدخل (اقل من 200 دينار) الفئة الصغرى، وبنسبة (5.5%)، حيث أن غالبية العينة كانت دخولهم أكبر من ذلك، و يتوافق ذلك مع المستوى التعليمي لأفراد العينة.

تحليل اسئلة الدّراسة :

يعرض هذا الجزء من الدّراسة وصفاً لمتغيرات الدّراسة وفقرات الاستبانة، وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات؛ بغرض الحكم على درجة الموافقة، وتحديد الأهمية النسبية عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: محاور المساءلة والشفافيّة : وتتضمن خمس محاور حسب الجدول(5)

جدول (5): محاور المساءلة والشفافيّة حسب الاستبيان

الرقم	المحور	عدد الفقرات
1	مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة	5
2	مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات	5
3	انماط الفساد في العمل البلدي	5
4	المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي	5
5	السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي	5

1- مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة

يبين الجدول(6) مستوى التزام البلديّة بالمساءلة والشفافيّة، ونلاحظ من الجدول أن الأهمية النسبية للمتوسط العام متوسطة، حيث بلغ المتوسط العام (2.633) وبانحراف معياري (0.704). وقد جاءت الفقرة رقم (1) " **البلديّة ملتزمة بحق الحصول على البيانات والمعلومات** " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.984) وبأهمية نسبية مرتفعة. في حين حلت الفقرة رقم (5) " **البلديّة ملتزمة بالنشر والافصاح عن بنود موازنتها السنوية بتوقيت محدد والية منظمة** " بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (2.343)، وبأهمية نسبية متدنية، وهذا يشير إلى إدراك البلديّة نسبيا بأهمية مشاركة المجتمع المحلي بشؤونها الاقتصادية واقتناعها بإمكانية التغيير من خلال جهود الفرد والجماعة، إلاّ أن تطبيقها في ذلك محدود وخاصة في ما يتعلق بالاعلان عن موازنتها السنوية بصورة دورية وضمن آلية محددة. وهذا يتفق مع دراسة عواد(2016).

الجدول (6): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	البلديّة ملتزمة بحق الحصول على البيانات والمعلومات	2.984	1.515	1	متوسطة
2	البلديّة ملتزمة بمشاركة المجتمع المحلي في صنع سياساتها العامة	2.865	1.376	2	متوسطة
3	البلديّة تعمل على تحديث تشريعاتها وانظمتها بصورة مستمرة ومعلنة	2.543	1.637	4	متوسطة
4	تعمل البلديّة على توفير اللوحات الارشادية والكتيبات للمواطنين	2.759	1.230	3	متوسطة
5	البلديّة ملتزمة بالنشر والافصاح عن بنود موازنتها السنوية بتوقيت محدد وآلية منظمة	2.343	1.147	5	متدنية
المتوسط العام		**2.633**	**0.704**		**متوسطة**

2- المحور الثاني : مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات

يبين الجدول(7) المساءلة والشفافيّة للبلدية بمستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات، ونلاحظ من الجدول أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات متوسطة، حيث بلغ المتوسط العام (3.650) وبانحراف معياري (0.708). وقد جاءت الفقرة رقم (10) " **تلتزم الجهات الرقابية بحق المواطن والمؤسسات الاعلامية ومؤسسات المجتمع المحلي بالاطلاع على ادائها** " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.836) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يشير إلى إقرار البلديّة بالحقوق والتعهدات والإلتزامات المترتبة عليها تجاه عملائها. في حين حلت الفقرة رقم (9) " **لدى الاجهزة الرقابية الصلاحيات والامكانات التي تمكنها من اداء عملها بكفاءة** " بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.433)، وبأهمية نسبية متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى أنها ترى أن عملية اتخاذ القرارت هي عملية إدارية تُعنى بإدارة المجموعة، كما أنها تتطلب الإطلاع على معلومات معينة ومن مصادر محددة والتي تعتبر سرية لدى المجموعة.

الجدول (7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
6	الاجهزة الامنية والقضائية ملتزمة بالتحقيق بمحاكمة المتهمين بقضايا الفساد دون تاخير	3.707	1.090	3	مرتفعة
7	الانظمة والتشريعات كفيلة بتشجيع و بحماية الاشخاص الذين يبلغون عن قضايا الفساد	3.723	1.260	2	مرتفعة
8	تملك الاجهزة الرقابية صناديق للشكاوى و خطوط هاتف ساخنة ومواقع للتواصل عللى النترنت لتقبل شكاوى المواطنين ضد البلديّة	3.521	1.109	4	متوسطة
9	لدى الاجهزة الرقابية الصلاحيات والامكانات التي تمكنها من اداء عملها بكفاءة	3.433	1.416	5	متوسطة
10	تلتزم الجهات الرقابية بحق المواطن والمؤسسات الاعلامية ومؤسسات المجتمع المحلي بالاطلاع على ادائها	3.836	1.085	1	مرتفعة
المتوسط العام		**3.650**	**0.708**		**متوسطة**

3- المحور الثالث : انماط الفساد في العمل البلدي

يبين الجدول(8) انماط الفساد الاداري في العمل البلدي، ونلاحظ من الجدول أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات هذا المحور متوسطة، حيث بلغ المتوسط العام (3.143) وبانحراف معياري (0.910). وقد جاءت الفقرة رقم (13) " **تسود الوساطة والمحسوبية في العمل البلدي** " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.058) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يعكس ضعف المؤسسية في العمل البلدي وخاصة كونها مؤسسات اهلية يتم انتخاب مجلسها من المجتمع المحلي مما يعرضه لضغوط مجتمعية ليضمن الرضى عنه واعادة انتخابه ، وبالتالي يضعف التزامها بتطبيق القوانين والتعليمات والقيم الإجتماعية الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على الأفراد، وهذا يتفق مع عدة دراسات اجريت عن موضوع الوساطة والمحسوبية مثل دراسة (Alkathran,2012) في حين حلت الفقرة رقم (14) " **التزوير في بعض المعاملات**" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (2.55) ، وبأهمية نسبية متوسطة، ولعل هذا يعود إلى اتسام بالقصور والنواقص في بعض

قواعد العمل لدى المجموعة، واتسام بعض الإجراءات الإدارية بالتعقيد والتي تدفع الفرد إلى استخدام الأساليب غير المشروعة وانتهاك الإجراءات المتبعة للحصول على الخدمة أو إنجازها بأقل جهد وتكلفة.وكانت الفقرة رقم (11) والفقرة رقم (12) الاعلى بالنسبة للانحراف المعياري وهذا يدل على وجود تباين بالاجابات بين افراد العينة .

الجدول (8): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمحور انماط الفساد في العمل البلدي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
11	الرشوة مقبولة لدى فئة من الموظفين	2.76	1.348	4	متوسطة
12	تعطيل سير العمل لاهداف شخصية	3.727	1.320	3	مرتفعة
13	تسود الوساطة والمحسوبية في العمل البلدي	4.058	1.126	1	مرتفعة
14	التزوير في بعض المعاملات	2.55	1.196	5	متوسطة
15	الاعتداء على المال العام من قبل بعض الموظفين	2.62	1.143	2	متوسطة
المتوسط العام		**3.143**	**0.910**		**متوسطة**

4- المحور الرابع : المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي

يبين الجدول(9) المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي، ونلاحظ من الجدول أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.790) وبانحراف معياري (0.951). وقد جاءت الفقرة رقم (17) " **تدني معرفة المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاه البلديّة** " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.435) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يبين أهمية الدور التثقيفي والاعلاني الذي يجب ان تلعبه الحكومة والبلديّة ومؤسسات المجتمع ا لتعزيز وعي وادراك المواطن في بلديتها على معرفة ماله وما عليه تجاه بلديته وتجاه مجتمعه ويعزز بالتالي من قدرته على ممارسة دوره في مساءلة البلديّة كمؤسسة اهلية تعنى بالتنمية المحليّة .في حين حلت الفقرة رقم (20) " **شيوع ثقافة سرية المعلومات واخفاؤها عن المواطنين بين الموظفين في البلديّة.**" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.11)، وبأهمية نسبية متوسطة، ويعزى السبب في ذلك إلى ثقافة عامة سادت في المجتمع منذ عدة عقود وليس من السهل تغييرها وتحتاج ايضا الى تغيير جذري وانفتاح وورشات تدريبية لتغيير هذه الافكار المتجذرة والتي تحد من تطبيق الشفافيّة والمساءلة في العمل البلدي.

الجدول (9) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
16	عدم المام اغلب العاملين بالبلديّة بواجباتهم ومهامهم	3.855	0.967	4	مرتفعة
17	تدني معرفة المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاه البلديّة	4.345	1.07	1	مرتفعة
18	عدم وجود انظمة وتشريعات تضبط وتلزم البلديّة لتطبيق الشفافيّة في العمل البلدي	3.974	1.065	2	مرتفعة
19	تدني الاستفادة من تقنية المعلومات ومنصات التواصل عبر الانترنت بين	3.67	1.105	3	مرتفعة

	المواطن والبلديّة لتفعيل المساءلة				
20	شيوع ثقافة سرية المعلومات واخفاؤها عن المواطنين بين الموظفين في البلديّة.	3.11	0.99	5	متوسطة
المتوسط العام		**3.790**	**0.951**		**مرتفعة**

5- المحور الخامس : السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي

يبين الجدول(10) السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي، ونلاحظ من الجدول أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات السبل المناسبة لتعزيز تطبيق الشفافيّة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.898) وبانحراف معياري (0.643). وقد جاءت الفقرة رقم (22) " **تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول و تشجيع المجموعات والمؤسسات المحليّة للمشاركة في تطوير سياسات وبرامج تتعلق بالخدمات التي يقدمها المجلس البلدي** " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.156) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يعكس أهمية سعي البلديّة في الاهتمام ب تفعيل المشاركة الشعبية والتي تسهم في تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول .في حين حلت الفقرة رقم (25) " **تطبيق الحكومة الالكترونية لتفعيل التواصل وتعزيز الشفافيّة والمساءلة** " بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.62)، وبأهمية نسبية مرتفعة، ويعزى السبب في ذلك إلى اهتمام المواطنين في الأردن بشكل عام بالتكنولوجيا ووسائل التواصل وتطبيقات الاجهزة الخلوية و شعورهم بأهميتها في تسهيل اعمالهم . و يمكن ملاحظة ان فقرات هذا المحور جاءت كلها مرتفعة كدليل على الرغبة في استخدام هذه السبل لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي. فيما كان الانحراف المعياري يدل على عدم وجود تباين كبير بين افراد العينة في اجاباتهم في هذا المحور.

الجدول (10): السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
21	نشر بيانات الذمة المالية لاعضاء المجلس البلدي وكبار الموظفين	3.855	0.944	4	مرتفعة
22	تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول و تشجيع المجموعات والمؤسسات المحليّة للمشاركة في تطوير سياسات وبرامج تتعلق بالخدمات التي يقدمها المجلس البلدي	4.156	0.783	1	مرتفعة
23	إيجاد نظام واضح وشفاف بكل ما يتعلق بالمشتريات والتوظيف.	3.97	1.065	2	مرتفعة
24	إتباع سياسة الباب المفتوح بكل ما يتعلق بالأمور الهامة.	3.89	0.655	3	مرتفعة
25	تطبيق الحكومة الالكترونية لتفعيل التواصل وتعزيز الشفافيّة والمساءلة	3.62	1.088	5	مرتفعة
المتوسط العام		**3.898**	**0.645**		**مرتفعة**

ولمقارنة مقارنة محاور المساءلة والشفافيّة، تم اعداد الجدول(11)، والذي يشير إلى أن مستوى مقياس المساءلة والشفافيّة من حيث الأهمية النسبية متوسط، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.422) وبانحراف معياري (0.663)، وهذا يعكس أهمية هذه المحاور في ابراز دور الشفافيّة

والمساءلة في العمل البلدي، وكذلك أظهر الجدول ان المحور الخامس (السبل التي تعزز من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (3.898) وبانحراف معياري (0.645)، وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يعكس الإحساس الوطني والإنساني لموظفي البلديّة بالسبل التي تعزز من تطبيق المساءلة و الشفافيّة في العمل البلدي. بينما جاء المحور الاول : (مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.633) وبانحراف معياري (0.704)، وبأهمية نسبية متدنية، وهذا يدل على عدم التزام البلديّات في الأردن إلى حد ما بالقوانين واللوائح والاتفاقيات المعمول بها ومعرفة مجتمع الدّراسة بضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية والتي صنف خدماتها بدرجة متدنية .

الجدول (11): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمحاور الشفافيّة والمساءلة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	**المحور الاول**	2.633	0.704	5	متدنية
2	**المحور الثاني**	3.650	0.708	3	متوسطة
3	**المحور الثالث**	3.143	0.910	4	متوسطة
4	**المحور الرابع**	3.790	0.951	2	مرتفعة
5	**المحور الخامس**	3.898	0.645	1	مرتفعة
الشفافيّة والمساءلة		**3.422**	**0.663**		**مرتفعة**

ثانياً: المساهمة في التنمية المحليّة

يبين الجدول(12) مسأهمة البلديّة في التنمية المحليّة، ونلاحظ من الجدول أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات المساهمة في التنمية المحليّة متدنية، حيث بلغ المتوسط العام (2.203) وبانحراف معياري (0.670) حيث يلاحظ انه لايوجد تشتت عالي في الاجابات. وقد جاءت الفقرة رقم (29) " **أن البلديّة قللت من مستويات البطالة والفقر في المجتمع**" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.76) وبأهمية نسبية متوسطة، وهذا يشير إلى شعورعام بأهمية ودور البلديّة كاداة تسهم في تحسين حياة الناس بالتقليل من نسبة الفقر والبطالة في الجتمع المحلي . في حين حلت الفقرة رقم (28) " **تضع البلديّة خطط مبنية على أهدافاً واضحة ومحددة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.**" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (1.15)، وبأهمية نسبية متدنية، وهذا يدل على عدم وجود اي اهتمام في البلديّة للتخطيط المبني على الاحتياجات الحقيقة للمجتمع المحلي .

الجدول (12): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المساهمة في التنمية المحليّة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
26	تدعم البلديّة البرامج الهادفة لحماية البيئة والمجتمع والمحافظة على موارده.	2.11	1.23	5	متدنية
27	تقدم البلديّة تسهيلات للمستثمرين لإنشاء مشاريع استثمارية.	2.56	0.878	2	منوسطة
28	تضع البلديّة خطط مبنية على أهدافاً واضحة ومحددة لتنمية المجتمع	1.15	1.01	6	متدنية

	المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.	2.43	1.192	3	متدنية
29	تسأهم البلديّة في إنشاء المرافق العامة التي تخدم المجتمع المحلي.	2.21	0.680	4	متدنية
30	تدعم البلديّة العديد من البرامج والأنشطة التنموية لتقديم الخدمات بدون تمييز	2.76	0.906	1	متوسطة
31	أن البلديّة قللت من مستويات البطالة والفقر في المجتمع.	**2.203**	**0.670**		**متدنية**
المتوسط العام للتنمية المحليّة					

اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيمة معامل تضخم التباين بين كل من المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد، وكانت النتائج كما أشار إليها الجدول(13) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، كما كانت قيمة (Tolerance) محصورة بين العدد 0.1 والعدد 1، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدّراسة (Guajarati, 2004, 359).

الجدول (13) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة	1.448	0.691
مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات	1.696	0.590
انماط الفساد في العمل البلدي	1.336	0.749
المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي	1.348	0.742
السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي	1.432	0.685

ثالثا : اختبار فرضية الدّراسة

في هذا الجزء من الدّراسة نستعرض اختبار الفرضية الرئيسية ، حيث تم اخضاع الفرضية الرئيسية لاختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد والانحدار الخطي المتدرجStepwise and Multiple linear Regression. وقد كانت النتائج كما يلي:

إختبار الفرضية الرئيسة

تنص الفرضية الرئيسية على:

الفرضية الرئيسة H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (α≤0.05)، لالتزام البلديّات في الأردن بالشفافيّة والمساءلة في المساهمة في التنمية المحليّة.

ولاختبار الفرضية الرئيسية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتشير نتائج الجدول(14) أن معامل الارتباط (R = 0.598) يشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (المحاور الخمسة للشفافية والمساءلة) على المتغير التابع (المساهمة في التنمية المحليّة) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (42.858)، وبدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.357) وهي تشير إلى أن (35.7%) من التباين في (المساهمة في التنمية المحليّة) يمكن تفسيره من خلال التباين في (محاور الشفافيّة والمساءلة الخمسة) مجتمعة. أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (**مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة**) قد بلغت (0.077) وأن قيمة t عنده هي (1.676)، وبدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.005)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند (**مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات**) قد بلغت (0.174) وأن قيمة t عنده هي (3.086)، وبدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.002)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند (**التعرف على انماط الفساد بالبلديّات**) (0.095) وقيمة t عنده هي (2.433)، وبدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.017)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند (**المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي**) قد بلغت (0.379) وبلغت قيمة t عنده (6.891)، وبدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند (**السبل التي تعزز من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي**) قد بلغت (0.422) وبلغت قيمة t عنده هي (6.994)، وبدلالة إحصائية بلغت (Sig = 0.019)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (α≤0.05)، لالتزام البلديّات في الأردن بالشفافيّة والمساءلة في المساهمة في التنمية المحليّة.** ".

الجدول (14): * نتائج اختبار أثر الالتزام بمحاور الشفافيّة والمساءلة على المساهمة في التنمية المحليّة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول معاملات الإنحدار Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
المساهمة في التنمية المحليّة	0.598	0.357	42.858	0.000	المحور الاول	0.077	0.046	1.676	0.005
					المحور الثاني	0.174	0.056	3.086	0.002
					المحور الثالث	0.095	0.039	2.433	0.017
					المحور الرابع	0.379	0.055	6.891	0.000
					المحور الخامس	0.422	0.067	6.994	0.019

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ 0.05)

ولتحديد ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الإنحدار، تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتدرج، وعند استعراض الجدول(15)، نجد أن النموذج الأول الناتج عن الانحدار المتدرج يشير الى أن (**المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي**) قد فسر ما نسبته (30.0%) من التباين الكلي الحاصل في (**المساهمة في التنمية المحليّة**)، وقد زادت نسبة تفسير التباين الكلي الحاصل في (**المساهمة في التنمية المحليّة**) إلى ما نسبته (38%)، وذلك عند إضافة (**مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات**)، ووصلت نسبة التفسير عند إضافة (**مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة**) الى ما نسبته (44.3%). وقد أظهرت قيمة B ان الأثر الكلي للمتغيرات في النماذج الثلاث هو تأثير موجب وذو دلالة احصائية. بالإضافة الى ما سبق، فإن نتائج التحليل تشير الى عدم وجود تأثير جوهري لـــ (**التعرف على انماط الفساد في العمل البلدي**) و (**السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي**) على (**المساهمة بالتنمية المحليّة**) بالرغم من وجود الأثر المعنوي لهذين المتغيرين عند دراسة الأبعاد بشكل منفرد عن الأبعاد الأخرى.

الجدول (15) نتائج تحليل الانحدار المتدرج لأثر الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية في التنمية المحليّة

النموذج	المساهمة بالتنمية المحليّة	B	Sig* مستوى الدلالة	R^2 معامل التحديد	الخطأ المعياري	F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
1	**المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي**	0.551	0.000	0.299	0.569	122.014	0.000
2	**المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي** مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات	0.421 0.256	0.000 0.000	0.379	0.547	80.545	0.000
3	**السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي** مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات **مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة**	0.386 0.212 0.104	0.000 0.000 0.007	0.443	0.541	65.870	0.000

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج

حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤلات الدراسة الخمسة والتي تفرعت عن التساؤل الرئيسي وهو" **ما دور المساءلة والشفافيّة في البلديّات في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المحليّة المنشودة؟**" والذي تفرع عنه خمس تساؤلات تم صياغتها بخمس محاور رئيسية في الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة وعن فرضية الدراسة الرئيسة، وكانت النتائج كما يلي:

اولا: الاجابة عن تساؤلات الدراسة

1- **ما مستوى التزام البلديّات في الأردن بتطبيق الشفافيّة؟**

حيث بلغ مستوى التزام البلديّة بالمحور الاول: تطبيق المساءلة والشفافيّة (2.633) كمتوسط عام, وبانحراف معياري (0.704) وهذا يشير إلى إدراك البلديّة نسبيا بأهمية تطبيق الشفافيّة بشؤونها و اقتناعها بإمكانية التغيير من خلال جهود الفرد والجماعة، إلاّ أن تطبيقها في ذلك محدود وخاصة في ما يتعلق بالاعلان عن موازنتها السنوية بصورة دورية وضمن آلية محددة وهذا يتفق مع دراسة Alotaibi (2009) حيث وجد أنّ مستوى تطبيق الشفافيّة متوسط في الاجهزة الحكومية في السعودية .وعموما فان مستوى تطبيق الشفافية في الدول العربية عموما لايزال دون المأمول.

2- **ما مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات في الأردن؟**

بالنسبة للمحور الثاني مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات فقد بلغ المتوسط العام (3.650) بانحراف معياري وقدره(0.708) ونجد ان المتوسط مرتفع عموما، وهذا يشير إلى إقرار البلديّة بالحقوق والتعهدات والإلتزامات المترتبة عليها تجاه عملائها من جانب ومن جانب آخر ترى الجهات الرقابية عموما أنّ عملية اتخاذ القرارت هي عملية إدارية تُعنى بإدارة المجموعة، كما أنها تتطلب الإطلاع على معلومات معينة ومن مصادر محددة والتي تعتبر سرية لدى البلديات عموما. وتتفق هذه النتائج مع دراسة Alkathran(2004) والتي بينت أهمية وضرورة التزام الجهات الرقابية بالمساءلة للوزارات الحكومية مما يقلل من مستوى الفساد ويزيد من كفاءة الخدمات المقدمة.

3- **ماهي انماط الفساد الشائعة في البلديّات الأردنية ؟**

اما المحور الثالث : التعرف على انماط الفساد في العمل البلدي فقد بلغ المتوسط العام (3.143) وبانحراف معياري قدره (0.910) ولعل هذا يعود إلى اتسام بالقصور والنواقص في بعض قواعد العمل لدى المجموعة، واتسام بعض الإجراءات الإدارية بالتعقيد والتي تدفع الفرد إلى استخدام الأساليب غير المشروعة وانتهاك الإجراءات المتبعة للحصول على الخدمة أو إنجازها بأقل جهد وتكلفة ، فيما احتل بند" **تسود الوساطة والمحسوبية في العمل البلدي** " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.058) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يعكس ضعف المؤسسية في العمل البلدي وخاصة كونها مؤسسات اهلية يتم انتخاب مجلسها من المجتمع المحلي مما يعرضه لضغوط مجتمعية ليضمن الرضى عنه واعادة انتخابه ، وبالتالي يضعف التزامها بتطبيق القوانين والتعليمات والقيم الإجتماعية الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على الأفراد، وهذا يتفق مع عدة دراسات اجريت عن موضوع الوساطة والمحسوبية مثل دراسة (Alkathran,2012). كما دلت قيم الانحراف المعياري الى وجود تباين بالاجابات بين افراد العينة مما يعكس اختلاف وجهات النظر بينهم.

4- ما أهم المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية؟

وبالنسبة للمحور الرابع: المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي فقد بلغ المتوسط العام (3.790) بانحراف معياري وقدره (0.951) ، ويعزى السبب في ذلك إلى ثقافة عامة سادت في المجتمع منذ عدة عقود وليس من السهل تغييرها وتحتاج ايضا الى تغيير جذري وانفتاح وورشات تدريبية لتغيير هذه الافكار المتجذرة والتي تحد من تطبيق الشفافيّة والمساءلة في العمل البلدي ، وقد جاءت الفقرة " تدني معرفة المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاه البلديّة " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.435) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يبين أهمية الدور التثقيفي والاعلاني الذي يجب ان تلعبه الحكومة والبلديّة ومؤسسات المجتمع لتعزيز وعي وإدراك المواطن في بلديتها على معرفة ماله وما عليه تجاه بلديته وتجاه مجتمعه ويعزز بالتالي من قدرته على ممارسة دوره في مساءلة البلديّة كمؤسسة اهلية تعنى بالتنمية المحليّة وهذا يتفق مع دراسة Qutieshat (2017) والتي أكدت على أهمية تعزيز ثقافة ووعي المواطن ومشاركته في صنع القرار البلدي وخاصة في التخطيط الحضري وذلك بتفعيل منصات التواصل الاجتماعي Social Hub media مثل Facebook.

5- ما أهم السبل التي تسهم في تحقيق المساءلة والشفافيّة في البلديّات الأردنية؟

وفيما يتعلق في المحور الخامس السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي بلغ المتوسط العام (3.898) بانحراف معياري وقدره (0.663). وهذا يعكس أهمية سعي البلديّة في الاهتمام ب تفعيل السبل التي تسهم في تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول ، ومنها الحكومة الإلكترونيّة ؛ ويعزى السبب في ذلك إلى اهتمام المواطنين في الأردن بشكل عام بالتكنولوجيا ووسائل التواصل وتطبيقات الاجهزة الخلوية و شعورهم بأهميتها في تسهيل اعمالهم وهذا يتفق ايضا مع دراسة Qutieshat (2017). و يمكن ملاحظة ان فقرات هذا المحور جاءت كلها مرتفعة كدليل على الرغبة في استخدام هذه السبل لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي. فيما كان الانحراف المعياري يدل على عدم وجود تباين كبير بين افراد العينة في اجاباتهم في هذا المحور.

ولمقارنة مقارنة محاور المساءلة والشفافيّة فقد بلغ المتوسط العام للمحاور الخمسة مجتمعة (3.422) وبانحراف معياري قدره (0.663) وهي تصنف بانها مرتفعة حسب المقياس المعتمد بالدّراسة، وهذا يعكس أهمية هذه المحاور في ابراز دور الشفافيّة والمساءلة في العمل البلدي، وكذلك أظهر الجدول ان المحور الخامس (السبل التي تعزز من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (3.898) وبانحراف معياري (0.645)، وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يعكس الإحساس الوطني والإنساني لموظفي البلديّة بالسبل التي تعزز من تطبيق المساءلة و الشفافيّة في العمل البلدي. بينما جاء المحور الاول : (مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.633) وبانحراف معياري (0.704)، وبأهمية نسبية متدنية، وهذا يدل على عدم التزام البلديّات في الأردن إلى حد ما بالقوانين واللوائح والاتفاقيات المعمول بها ومعرفة مجتمع الدّراسة بضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية والتي صنف خدماتها بدرجة متدنية .

ثانياً: المساهمة في التنمية المحليّة

أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات المساهمة في التنمية المحليّة متدنية، حيث بلغ المتوسط العام (2.203) وبانحراف معياري (0.670) حيث يلاحظ انه لايوجد تشتت عالي في الاجابات. وهذا يشير إلى شعورعام بأهمية ودور البلديّة كاداة تسهم في تحسين حياة الناس بالتقليل من نسبة الفقر والبطالة في الجتمع المحلي بالرغم من عدم وجود اي اهتمام في البلديّة للتخطيط المبني على الاحتياجات

الحقيقة للمجتمع المحلي .

ثالثا:اختبار الفرضية الرئيسة

وفيما يخص اختبار الفرضية الرئيسة في الدراسة والتي تنص على " **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (α≤0.05)، لالتزام البلديّات في الأردن بالشفافيّة والمساءلة في المساهمة في التنمية المحليّة** "

فقد تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية إحصائية بلغت (α≤0.05) في التزام البلديّات في الأردن بالشفافيّة والمساءلة بمحاورها الخمسة في المساهمة في التنمية المحليّة. وهذا يؤكد على تبني أهمية المساءلة والشفافيّة كأدوات مهمة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته وأولوياته الحقيقية. ولتحديد ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة الإنحدار، تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتدرج، نجد أن النموذج الأول الناتج عن الانحدار المتدرج يشير الى أن (**المعوقات التي تحد من تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي**) قد فسر ما نسبته (30.0%) من التباين الكلي الحاصل في (**المساهمة في التنمية المحليّة**)، وقد زادت نسبة تفسير التباين الكلي الحاصل في (**المساهمة في التنمية المحليّة**) إلى ما نسبته (38%)، وذلك عند إضافة (**مستوى التزام الجهات الرقابية بمساءلة البلديّات**)، ووصلت نسبة التفسير عند إضافة (**مستوى التزام البلديّة بتطبيق الشفافيّة**) الى ما نسبته (44.3%). وقد أظهرت قيمة B ان الأثر الكلي للمتغيرات في النماذج الثلاث هو تأثير موجب وذو دلالة احصائية. بالإضافة الى ما سبق، فإن نتائج التحليل تشير الى عدم وجود تأثير جوهري لـــ (**التعرف على انماط الفساد في العمل البلدي**) **و** (**السبل المناسبة لتعزيز تطبيق المساءلة والشفافيّة في العمل البلدي**) على (**المساهمة بالتنمية المحليّة**) بالرغم من وجود الأثر المعنوي لهذين المتغيرين عند دراسة الأبعاد بشكل منفرد عن الأبعاد الأخرى.

وقد توافقت نتائج هذه الدّراسة مع دراسة (Alotaibi، 2009) و (Altraweneh,2008) والتي توصلت إلى ان مستوى تطبيق الشفافيّة والمساءلة في البلديّات هو مستوى متوسط وتتوافق ايضا بان الفساد عامل مؤثر بشكل كبير في مؤشرات المساءلة والشفافية كما في دراسة (ال غصاب ،2008) و (السبيعي،2010)، وضرورة تفعيل الوسائل التكنولوجية الحديثة في ممارسة العمل البلدي وفي التواصل مع الفئات المستهدفة كما في دراسة (Qutiesht,2017)، وتتوافق نتائج الدراسة ايضا مع دراسة Dunn(2001) ودراسة عواد (2016) على تعزيز أهمية ودور المساءلة والشفافية ، وهذا يتفق مع كون البلديّة هي جسم شبه حكومي في نظر المجتمع المحلي والموظفين وبالتالي ما يحدث في المؤسسات الحكومية يتماثل مع ما يحدث فيها من حيث ضعف المساءلة وتطبيق الشفافيّة فيها.

ثانيا : التوصيات :

وعلى ضوء ادبيات الدراسة التي تم استعراضها و النتائج السابقة التي توصلت اليها الدراسة؛ فقد تم وضع عدة توصيات موجه بشكل مباشر الى البلديات الأردنية والى وزارة البلديات كجهة مسؤولة عن البلديات في الاردن والتي قد يسهم تطبيقها في تحقيق المساءلة والشفافية في البلديات مما ينعكس ايجابا على تفعيل دور البلديات الاردنية في تحقيق التنمية المحلية ، ومن أهم هذه التوصيات مايلي:

ضرورة تطبيق القوانين والأنظمة واحترامها في البلديات كمؤشر لسلامة الاداء, وايضا ضرورة تحديثها ؛ وأوصت الدّراسة بأهمية تأسيس آلية ثابتة ومستمرة للمسائلة مثل إصدار الميزانيات المدققة كما ورد في المحور الثاني ووضع خطط استراتيجية تتبنى نظام المساءلة والشفافية ، وتفعيل الدور الرقابي للاجهزة الرقابية في الدولة على البلديات كما في المحور الثاني في الدراسة، كما أوصت باستمرار عقد الاجتماعات التشاورية والتعريفية مع الأهالي ، و مناقشة السياسات والبرامج والرسوم مع المجتمع المحلي؛ كذلك فان

الدّراسة توصي بضرورة مشاركة المواطنين بالمعلومات وتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي واستحداث منصات اجتماعية فعالة و محدثة تساهم في زيادة الوعي لدى المواطنين وتفعل مشاركتهم الشعبية بأداءالبلدية والمجلس البلدي ، كما تتيح لهم ابداء الرأي حول الموازناة العامة ومشاريع البلدية واليات العمل والرسوم والغرامات والتبليغ عن المشكلات ، وتعزز من الرقابة الشعبية على العمل البلدي واجراءاته.

كما تؤكد الدراسة على أهمية تطوير استراتيجيات لتعليم المجتمع و المواطن بالحقوق والمسؤوليات المناطة بهم و بالمجلس البلدي كما ورد في المحور الاول ؛ وتوصي ايضا الدراسة بتنظيم حملات لزيادة الوعي بالقيم الأخلاقية وتخفيف انماط الفساد والشللية والمحسوبية، باستخدام موجه لوسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، و إصدار الملصقات والنشرات، و تنظيم اللقاءات مع الجمهور والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ؛ وتؤكد الدّراسة أهمية التوجة نحو التطبيقات الذكية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في اعمال البلديّة كما ورد في المحور الخامس؛ و ضرورة تبني نظام النزاهة في المجالس المحليّة كمرجعية مكتوبة لدى المجلس المحلي لتحديد الاسس الادارية للأداء السليم، واخيرا توصي الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول علاقة التنمية المحلية بمفهوم الفساد والشفافية والمساءلة خصوصا في قطاع الادارة المحلية والبلديات كونها ذات تماس مباشر بحياة المواطن ومستوى معيشته.

المصادر والمراجع

المراجع العربية :

ابو كريم،احمد (2005) ،مفهوم الشفافية لدى الادارة الاكاديمية في الجامعات الاردنية الرسمية وعلاقتة بفاعلية الاتصال الاداري ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، الاردن.

عواد ، احسان علي ،(2016) دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي ،رسالة ماجستير غير منشورة،غزة، فلسطين.

آل غصاب، عبدالله بن ناصر(2008)، منهج الشريعة الاسلامية في مكافحة الفساد المالي والاداري ، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، التخصص السياسة الجنائية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للمملكة العربية السعودية .

انس ، ابراهيم وآخرون ،(2010) ، دراسات حالة حولة اصلاح السياسات بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،جمهورية مصر العربية – 2010، وزارة الدولة للتنمية الادارية.

العموش ،بسام ،(2006)، السياسات الحكومية والشفافية نحو شفافية أردنية ، المؤتمر الأول لمؤسسات الأرشيف العربي حول الشفافية، الاردن.

الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة– أمان،(2006). استطلاع الرأي العام حول أوضاع المنظمات الاهلية الفلسطينية

بالخير ،محمد،(2005) التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر.

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (2005)،لا فساد – كتاب الفساد، مطابع تكنوبرس ، لبنان .

سالم، حنان،(2003)، ثقافة الفساد في مصر: دراسة مقارنة للدول النامية، دار مصر المحروسة: القاهرة.

السبيعي، فارس بن علوش ،(2010)،دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – المملكة العربية السعودية – الرياض.

سكجها، باسم والكيلاني، سائدة (2002)، السر المعلن :الواسطة في الأردن، مؤسسة الأرشيف العربي :الأردن.

فتحي ، ناصر،(2003) التنمية المحلية و تأثيرها في تنظيم مجال ولاية الطارف، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر.

مصلح،عبير (2010)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، إصدار الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة / أمان – رام الله
منظمة الشفافية الدولية، (2016)، تقرير الفساد العالمي .
منظمة الشفافية الدولية،(2006)، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، بيروت: المركز اللبناني للدراسات.
هيئة مكافحة الفساد ،(2012) ، تقرير سنوي ، الاردن.
وزارة الدولة للشؤون الادارية،(2010)، دراسات حالة حولة اصلاح السياسات بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا،مصر.

المراجع الأجنبية

Ackerman, John M. (2005). Social Accountability in the Public Sector: A Conceptual Discussion. Washington, D.C.,The World Bank, Social Development Paper, No. 82.

Alcantara C., Leone R., Spicer Z.(2012) Responding to policy change from above: Municipal accountability and transparency regimes in Ontario,Journal of Canadian Studies 46 (1), 112-137

AlKathran ,A. (2004) The Reality of the Security Measures Taken to Reduce Corruption Crimes from the Point of View of Employees in the Anti-Bribery Agencies in the Kingdom of Saudi Arabia, Naif Arab University for Security Sciences,Unpublished Master thesis,Sudia Arabia

Alotaibi,N.(2009)Trancperancy in Governmental Agencies ,King Suidi bin Abed Al Aziz ,Unpublished Master thesis,Sudia Arabia.

Bennis, W., Goleman, D. and Biederman, P. (2008), Creating a Transparent Culture. Leader to Leader, 2008: 21–27. doi:10.1002/ltl.302

Bergsteiner, H. (2012) Accountability Theory Meets Accountability Practice. Emerald Group Publishing Limited, Bingley.

Bonsón E., Torres L., Royo S., Flores F.,(2012) Local e-government 2.0: Social media and Corporate Transparency in Municipalities,Government Information Quarterly 29 (2), 123-132

Bovens, M. (2007). “Public Accountability”, In: E. Ferlie, J. R. Lynn and C. Pollitt, (Eds.), The Oxford Handbook of Public Management. Oxford: University Press, pp. 182-208

Bustin, G. (2014) Accountability: The Key to Driving a High-Performance Culture. McGraw-Hill, New York.

Dea'bis,M.(2004) The extent of Applying Transparency in the Centers of Jordanian Ministries,Unpublished Master thesis,Yarmouk University,Irbid Jordan.

Doweeri,A.(2002) Accountability in Public Administration in Jordan,Unpublished master thesis ,Yarmouk University.Jordan

Dunn,D. and Legge ,J. (2001)Us local Government Managers and the Complexitty of Responsibilty and Accountability in Democratic Government ,Journal of Public Adminstration Research and Theory ,Jan 2001,Vol 11.

European Commission. EGovernment Communication, http://europa.eu.int/information_society/eeurope/2005/all_about/egovernment/communication/text_en.htm, 2003.

Finke, Barbara. (2007). “Civil Society Participation in EU Governance”, In: Frane Adam (Ed.), Social Capital and Governance: Old and New Members of the EU in Comparison, LIT-Verlag, Berlin.

Frink, D.D. and Kimoski, R.J. (2004) Advancing Accountability Theory and Practice. Introduction to the Human Resource Management Review Special Edition. Human Resource Management Review, 14, 1-17. http://dx.doi.org/10.1016/j.hrmr.2004.02.001

Gujarati, D.N. (2004) Basic Econometrics. 4th Edition, McGraw-Hill Companies.

http://www.audit-bureau.gov.jo/ar/pages/default.aspx

http://www.jiacc.gov.jo/Default.aspx?tabid=62&language=ar-JO

Jayal, N. G. (2008). “New Directions in Theorizing Social Accountability”, IDS Bulletin, 38, (6): 105-110.

Poitrowski,J.(2003) governmental Transperancy and the National Performance

review: Implementing the Freedom of Information Act,DAI 64/03.p1071.

Romzek,B.(2000) Accountability of congresional Staff,Journal of public Administration Research and Theory ,April 2000 vol 10.

Salem, H.(2003) The Culture of Corruption in Egypt: A Comparative Study of Developing Countries, Dar Al-Mahrousa, Cairo.

Scagha, B. and AlKilani,S. (2002), The Secret Announcement: Al-Wasteh in Jordan, Arab Archives Foundation: Jordan.

Dahlan, A. (2004) Corporate Social Responsibility, World of Work Magazine.

Alsayed. M.(1999),Corruption and Development: Political Conditions for Development, Center for Studies and Research of Developing Countries, Cairo.

Elion, K., Translated by Imam, M.(2000) Corruption and the Global Economy, Al-Ahram Center for Translation and Publishing Cairo.

Al-Jabri, A. (2003) Economic Corruption: Types of Causes, its Effects and Treatment, Saleh Kamel Center for Islamic Economics, Al-Azhar University, Cairo, No. 21.

The World Bank, EGovernment Programme, http://www1.worldbank.org/publicsector/egov/.

European Union(2004) Fourth European conference on e-Government, Dublin, Ireland, 17--18 June, 2004.

Fith Worldwide Forum on e-Democracy(2004), Issy-les-Moulineaux, Paris, France, http://www.issy.com/Rub.cfm?Esp=1&Rub=19, September, 29--30 2004.

http://europa.eu.int/ISPO/basics/i_europe.html

http://europa.eu.int/information_society/programmes/egov_rd/documentation/text_en.htm#recommendations

www.mom.jo (2013) Report : Municipalities after Reform, Minstry of Municipalities Jordan.retrieved 10/08/2017.

www.trancperancy .com ,Retrieved in 10/07/2017.